The North African Journal of Scientific Publishing (NAJSP)
مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP)
E-ISSN: 2959-4820
Volume 4, Issue 3, 2026
Page No: 347-356
Website: https://najsp.com/index.php/home/index
SJIFactor 2024: 5.49 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.69 ISI 2024: 0.696

Determinants of the Effectiveness of Maghreb Diplomacy in Resolving the Libyan Crisis (2014–2024): A Study of Internal Challenges and External Interventions

Haneen Naser Alameen Tabela*
PhD Researcher, Academy of Graduate Studies, Libya.
https://orcid.org/0009-0002-4867-7080

محددات فاعلية الدبلوماسية المغاربية في تسوية الأزمة الليبية (2014–2024م): دراسة في التحديات الداخلية والتدخلات الخارجية

حنين ناصر الأمين طابلة*
باحثة دكتوراه، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا

*Corresponding author: haneentabella963@gmail.com

Received: June 22, 2026 | Accepted: September 07, 2026 | Published: September 21, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study examines the determinants of Maghreb diplomacy in settling the Libyan crisis during 2014–2024 by analysing internal challenges, external interventions, and coordination among Maghreb states. It assumes that limited effectiveness resulted not from the initiatives themselves, but from the interaction of political and institutional division, arms proliferation, armed formations, and the political use of tribal and regional affiliations with conflicting external interests and the absence of a unified Maghreb mechanism. Using the descriptive-analytical method, the study explains how these determinants affected mediation's ability to move from maintaining dialogue to producing an implementable and sustainable settlement. It concludes that Maghreb diplomacy helped keep the political process open, yet its impact remained constrained by domestic fragility, fragmented decision-making, external support and militarisation, and weak regional coordination, preventing initiatives from accumulating within a coherent Maghreb framework capable of supporting a settlement.

Keywords: Maghreb diplomacy, Libyan crisis, political settlement, external interventions.

الملخص:
تناول هذا البحث محددات فاعلية الدبلوماسية المغاربية في تسوية الأزمة الليبية خلال الفترة 2014–2024م، من خلال تحليل التحديات الداخلية والتدخلات الإقليمية والدولية وحدود التنسيق بين دول المغرب العربي. وينطلق من فرضية مؤداها أن محدودية الفاعلية لم ترتبط بضعف المبادرات في ذاتها، وإنما بتفاعل الانقسام السياسي والمؤسسي وانتشار السلاح وتعدد التشكيلات المسلحة وتوظيف الانتماءات القبلية والمناطقية والجهوية مع تضارب المصالح الخارجية وغياب آلية مغاربية موحدة. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لتفسير أثر هذه المحددات في قدرة الوساطة على الانتقال من فتح قنوات الحوار إلى إنتاج تسوية قابلة للتنفيذ والاستمرار. وانتهى إلى أن الدبلوماسية المغاربية أسهمت في إبقاء المسار السياسي مفتوحاً، إلا أن تأثيرها ظل محدوداً أمام هشاشة البيئة الداخلية، وتعدد مراكز القرار، واستمرار الدعم الخارجي والعسكرة، وضعف التنسيق الإقليمي، بما حال دون تراكم المبادرات داخل مسار مغاربي مؤسسي قادر على موازنة الضغوط الخارجية ودعم تسوية مستقرة ومستدامة بصورة فاعلة.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية المغاربية، الأزمة الليبية، التسوية السياسية، التدخلات الخارجية.

المقدمة:

تُمثل الأزمة الليبية منذ عام 2014م نموذجاً معقداً للأزمات الممتدة التي تتداخل فيها الانقسامات الداخلية مع الضغوط الإقليمية والدولية، بما يجعل فاعلية أي تحرك دبلوماسي مرتبطة بقدرة البيئة السياسية والأمنية على استقبال المبادرات وتحويل مخرجاتها إلى التزامات قابلة للتنفيذ؛ وفي هذا السياق برزت الدبلوماسية المغاربية عبر تحركات تونس والجزائر والمغرب بوصفها أحد المسارات الإقليمية الداعمة للحل السياسي، مستفيدة من القرب الجغرافي والروابط السياسية والاجتماعية وامتلاكها قنوات اتصال مع أطراف ليبية متعددة، غير أن استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي وانتشار السلاح وتعدد الفاعلين المسلحين وتنامي الاعتبارات القبلية والمناطقية حدّ من قدرة هذه الجهود على إنتاج تسوية مستقرة، كما أسهمت التدخلات الإقليمية والدولية وتضارب مصالح القوى الخارجية في تعقيد فرص التوافق والتنفيذ؛ وإلى جانب ذلك ظل التنسيق بين الدول المغاربية محدوداً ولم يتطور إلى آلية جماعية موحدة قادرة على إدارة الملف الليبي بدرجة كافية من الاتساق والاستمرارية، لذلك لا يهدف هذا البحث إلى إعادة عرض المبادرات المغاربية أو وصف مساراتها، بل إلى تفسير المحددات التي حكمت درجة فاعليتها والكشف عن كيفية تفاعل هشاشة البيئة الليبية مع ضغوط الخارج وضعف التنسيق الإقليمي في تقليص أثر الوساطة؛ ويتيح هذا المنظور الانتقال من سؤال ما قدمته الدبلوماسية المغاربية إلى سؤال يتعلق بالشروط التي جعلت إسهامها مهماً في إبقاء الحوار قائماً دون أن يكون كافياً لإنتاج تسوية سياسية حاسمة ومستدامة خلال الفترة محل البحث، بما يبرز أن تقييم الوساطة لا يستقيم بقياس عدد المبادرات واللقاءات وحدها، بل بمدى قدرتها على تجاوز القيود البنيوية المحيطة بها وتحويل القبول السياسي النسبي إلى أثر مؤسسي يعزز فرص الاستقرار؛ وهو ما يضع محددات الفاعلية في قلب التحليل، لا المبادرات في ذاتها، ويمنح البحث زاويته المستقلة عن الرسالة الأصلية.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث في تفسير محدودية فاعلية الدبلوماسية المغاربية في تسوية الأزمة الليبية، **وتتحدد في السؤال الآتي:**

- ما محددات فاعلية الدبلوماسية المغاربية في تسوية الأزمة الليبية خلال الفترة 2014–2024م في ظل التحديات الداخلية والتدخلات الخارجية؟

يتفرع عن ذلك التساؤلات الأتية:

1. كيف أثر الانقسام السياسي والمؤسسي داخل ليبيا في فاعلية الدبلوماسية المغاربية ومساعيها نحو تسوية الأزمة الليبية؟
2. كيف أثرت التحديات الأمنية والاجتماعية داخل ليبيا في قدرة الدبلوماسية المغاربية على دعم تسوية سياسية مستقرة وقابلة للاستمرار؟
3. كيف أثرت التدخلات الإقليمية ومحدودية التنسيق بين الدول المغاربية في فاعلية المبادرات المغاربية تجاه الأزمة الليبية؟
4. كيف أثرت التدخلات الدولية وعسكرة الأزمة الليبية في قدرة الدبلوماسية المغاربية على التأثير في مسار التسوية خلال الفترة 2014–2024م؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن محدودية فاعلية الدبلوماسية المغاربية نتجت عن تفاعل هشاشة البيئة السياسية والأمنية الليبية مع تضارب التدخلات الإقليمية والدولية، وأن غياب آلية مغاربية موحدة ضاعف أثر هذه القيود وحدّ من قدرة المبادرات على إنتاج تسوية حاسمة ومستدامة.

أهمية البحث:

1. **الأهمية العلمية:** تنبع الأهمية العلمية من تفسير محددات الفاعلية الدبلوماسية بدلاً من الاكتفاء بوصف المبادرات، بما يعمق فهم العلاقة بين الوساطة وبيئة الأزمة الليبية المركبة.
2. **الأهمية العملية:** تتمثل الأهمية العملية في تحديد العوامل المؤثرة في فاعلية التحرك المغاربي، بما يساعد على تقوية فرص تحويل الحوار السياسي إلى تسوية أكثر استقراراً وقابلية للتنفيذ.

أهداف البحث:

1. تحليل أثر الانقسام السياسي والمؤسسي داخل ليبيا في فاعلية الدبلوماسية المغاربية ومساعيها نحو تسوية الأزمة الليبية.
2. بيان أثر التحديات الأمنية والاجتماعية داخل ليبيا في قدرة الدبلوماسية المغاربية على دعم تسوية سياسية مستقرة وقابلة للاستمرار.
3. تفسير أثر التدخلات الإقليمية ومحدودية التنسيق بين الدول المغاربية في فاعلية المبادرات المغاربية تجاه الأزمة الليبية.
4. تقويم أثر التدخلات الدولية وعسكرة الأزمة الليبية في قدرة الدبلوماسية المغاربية على التأثير في مسار التسوية خلال الفترة 2014–2024م.

منهج البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي؛ لوصف المحددات الداخلية والخارجية المؤثرة في التحرك المغاربي، ثم تحليل انعكاسها على درجة فاعلية الوساطة وقدرتها على تحويل الحوار والتفاهمات السياسية إلى نتائج مستقرة وقابلة للاستمرار.

حدود البحث:

1. **الحدود الزمنية:** تمتد من سنة 2014م إلى سنة 2024م، وهي الفترة التي شهدت تعمق الانقسام السياسي والمؤسسي وتعدد مسارات التسوية وتنامي التدخلات الإقليمية والدولية، بما يسمح بتتبع محددات الفاعلية خلال مرحلة الأزمة الممتدة.
2. **الحدود الموضوعية:** تقتصر على المحددات الداخلية والإقليمية والدولية المؤثرة في فاعلية الدبلوماسية المغاربية، دون إعادة عرض المبادرات التونسية والجزائرية والمغربية إلا بالقدر الذي يخدم تفسير حدود الفاعلية، مع التركيز على العوامل التي أثرت مباشرة في فرص التنفيذ والاستمرار.

الدراسات السابقة:

- **دراسة اسامة علي بالأشهر، 2022، دور المبادرات الدولية والاقليمية في حل الأزمة الليبية (2011-2017)،** هدفت إلى تحليل دور المبادرات الدولية والإقليمية في معالجة الأزمة الليبية بين 2011–2017. خلصت إلى أن معظم المبادرات افتقدت الفاعلية، إذ لم تمنع استمرار الصراع، بينما أنتجت بعض التسويات الهشة. كما أبرزت الدراسة أن تدخل مجلس الأمن ساهم في تعقيد الأزمة عبر فتح المجال لتدخلات خارجية متعارضة.
- **زيدان موسى أبو عجيلة، 2021، الوساطة الاممية بين منطلقات الدبلوماسية الوقائية والأزمات السياسية: المبعوث الأممي الخاص كنموذج لدراسة الحالة الليبية (2011-2018)،** ركزت على الوساطة الأممية في ليبيا بين 2011–2018، متسائلة عن أسباب عجزها عن تحقيق تسوية سلمية. خلصت إلى أن جهود المبعوثين الأمميين لم تفلح في إرساء الاستقرار، وأن العجز لم يكن مرتبطًا بالأشخاص فقط، بل أيضًا بالبنية المعقدة للأزمة الليبية التي قوّت عوامل الانقسام وأضعفت فرص الحل.
- **حنان نجاعي، 2018م، الأزمة الليبية بين المقاربة المغاربية والأجندة الخليجية المصرية،** هدفت إلى مقارنة المقاربة المغاربية مع الأجندة الخليجية–المصرية في معالجة الأزمة الليبية. خلصت إلى أن التدخلات الخارجية، خصوصًا الخليجية والمصرية، زادت من حدة الانقسام الداخلي وأعاقت التوافق السياسي، بينما بقيت المساعي المغاربية محدودة التأثير. وأكدت أن تصاعد التدخلات جعل الأزمة أكثر تعقيدًا وأبعد الحلول السلمية عن التحقق.

رغم ما تناولته الدراسات السابقة من أدوار المبادرات الدولية والإقليمية، والوساطة الأممية، والمقاربات الخليجية–المصرية في معالجة الأزمة الليبية، فإنها لم تُعالج بصورة منهجية محددات فاعلية الدبلوماسية المغاربية خلال عقد كامل (2014–2024)، ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتسد تلك الفجوة عبر تحليل التحديات الداخلية والتدخلات الخارجية، وتقييم قدرة المقاربة المغاربية على تحقيق تسوية سياسية مستدامة للأزمة الليبية.

تقسيم البحث:

جاء تقسيم البحث منسجماً مع طبيعة الإشكالية ومسار الفرضية **على النحو التالي:**

- **المبحث الأول:** المحددات الداخلية لفاعلية الدبلوماسية المغاربية في تسوية الأزمة الليبية.
  - **المطلب الأول:** الانقسام السياسي والمؤسسي وأثره في فاعلية التسوية.
  - **المطلب الثاني:** التحديات الأمنية والاجتماعية وأثرها في استدامة التسوية.
- **المبحث الثاني:** المحددات الإقليمية والدولية لفاعلية الدبلوماسية المغاربية.
  - **المطلب الأول:** التدخلات الإقليمية وحدود التنسيق المغاربي.
  - **المطلب الثاني:** التدخلات الدولية وعسكرة الأزمة الليبية.

- **المبحث الأول: المحددات الداخلية لفاعلية الدبلوماسية المغاربية في تسوية الأزمة الليبية:**

تمهيد:

تتحدد فاعلية الدبلوماسية المغاربية تجاه الأزمة الليبية بمدى قدرتها على العمل داخل بيئة داخلية تسمح بتحويل المبادرات السياسية إلى التزامات قابلة للتنفيذ؛ فقد تزامنت جهود الحوار وتقريب المواقف مع انقسام سياسي ومؤسسي عميق، وتعدد في مراكز القرار، وتراجع قدرة الدولة على احتكار أدوات القوة، كما أسهم انتشار السلاح وتعدد التشكيلات المسلحة وتوظيف الانتماءات القبلية والمناطقية والجهوية في توسيع الفجوة بين ما يُتفق عليه سياسياً وبين القدرة الفعلية على تنفيذه؛ لذلك لا يعالج هذا المبحث التحديات الداخلية بوصفها خلفية عامة للأزمة، بل باعتبارها محددات مباشرة لدرجة فاعلية الدبلوماسية المغاربية، ويبحث في المطلب الأول أثر الانقسام السياسي والمؤسسي في فاعلية التسوية، ثم يتناول في المطلب الثاني التحديات الأمنية والاجتماعية وأثرها في استدامة المسار السياسي؛ وهو ما يضع الداخل الليبي في صلب تفسير حدود الوساطة ونتائجها خلال الفترة محل البحث.

المطلب الأول: الانقسام السياسي والمؤسسي وأثره في فاعلية التسوية:

يكتسب الانقسام السياسي والمؤسسي أهمية مركزية في تفسير حدود فاعلية الدبلوماسية المغاربية؛ لأن الوساطة لا تستطيع تحويل مخرجات الحوار إلى التزامات مستقرة ما لم توجد مؤسسات موحدة قادرة على تمثيل الدولة وتنفيذ ما يتم التوصل إليه، غير أن تعدد مراكز القرار وتنازع الشرعية وتجدد الانقسام الحكومي أضعف قدرة الأطراف الليبية على إنتاج موقف وطني ملزم، كما زاد ضعف النخب وتغليب المصالح الشخصية والقبلية والجهوية من صعوبة بناء رؤية جامعة؛ لذلك يعالج هذا المطلب أثر الانقسام في فاعلية التسوية، من خلال تناول ضعف وانقسام النخب السياسية في الفرع الأول، ثم أزمة الأجسام السياسية وتنازع الشرعية في الفرع الثاني.

أولاً: ضعف وانقسام النخب السياسية الليبية:

يمثل ضعف وانقسام النخب السياسية الليبية أحد المحددات الداخلية الأكثر تأثيراً في فاعلية المساعي الدبلوماسية المغاربية؛ لأن الوساطة تحتاج إلى قوى سياسية قادرة على صياغة موقف وطني واضح، والالتزام بما يتم التوصل إليه، وتحويل التفاهمات إلى مسار مؤسسي قابل للاستمرار؛ غير أن المشهد الليبي بعد عام 2014م كشف عن بيئة نخبوية شديدة التشتت، تتنازعها حسابات الشرعية والموقع والنفوذ، بما جعل الحوار يتحرك داخل مساحة تفتقر إلى رؤية وطنية جامعة، وتتعامل مع التسوية أحياناً باعتبارها أداة لإدارة التوازنات أكثر من كونها مدخلاً لإعادة بناء الدولة (الشيخ، 2018، ص42).

كما انعكس ذلك على القدرة على بلورة تصور مشترك لمستقبل السلطة والمؤسسات، إذ ظل الاتفاق حول طبيعة الدولة والعلاقة بين الأجسام السياسية وترتيب المرحلة الانتقالية عرضة للتبدل بتبدل موازين القوة، فأضعف القيمة التراكمية لمسارات الحوار وجعل بعض التفاهمات تفقد أثرها مع تجدد الخلاف حول الصلاحيات والشرعية وتوزيع الأدوار (الأسدي، والشبوط، 2018، ص155).

وهو ما جعل استمرار أي اتفاق رهيناً بقدرة النخب على تجاوز حساباتها المرحلية وبناء تصور يتقدم فيه منطق الدولة على منطق المتوقع السياسي، وتظهر حدود الوساطة بصورة أوضح حين يُنظر إلى تعدد مراكز التمثيل والقرار؛ فكل مبادرة تحتاج إلى طرف داخلي يملك شرعية تفاوضية وقدرة تنفيذية معاً، بينما أفرز الواقع الليبي قوى وواجهات سياسية متعددة لا تستطيع إحداها منفردة إلزام بقية الفاعلين، وهو ما جعل المساعي المغاربية تنجح أحياناً في احتواء الخلافات الآنية دون أن تتمكن من معالجة الأساس الذي يعيد إنتاجها داخل بنية النخبة والسلطة (الشيخ، 2018، مرجع سابق، ص42-45).

كما ازدادت هشاشة هذا الوضع مع تغليب مصالح شخصية وقبلية وجهوية على منطق الدولة، إذ تعامل بعض الفاعلين مع مسارات الحوار باعتبارها مجالاً لحماية مواقعهم أو ضمان حضورهم في أي صيغة سياسية جديدة، فصار التنازل يُقرأ أحياناً بوصفه خسارة في ميزان النفوذ لا مساهمة في بناء تسوية وطنية (علويط، 2020، ص52)، بما ضيق مساحة الحلول الوسط ورفع كلفة الالتزام السياسي لدى الأطراف المتنافسة.

أدى توظيف الانتماءات القبلية والمناطقية سياسياً إلى تضييق مساحة الخطاب الوطني الجامع وربط بعض المواقف بحسابات محلية تتصل بالنفوذ والتمثيل والموارد (المدني، 2020، ص88)، كما عمّق التنافس على المناصب والمؤسسات السيادية هذا الاتجاه، لأن بعض القوى باتت تنظر إلى الدولة بوصفها مجالاً لإعادة توزيع المكاسب أكثر من كونها إطاراً لتنظيم المصلحة المشتركة (الأسدي، والشبوط، 2018، مرجع سابق، ص155-156)، لذلك تراجعت الثقة المجتمعية في العملية السياسية كلما بدت النخب منشغلة بالاصطفافات والمواقع أكثر من انشغالها ببناء مؤسسات مستقرة، وأصبحت شرعية التفاهمات مرتبطة بالقوى التي وقعتها أكثر من ارتباطها بفكرة الدولة الجامعة (الأحمر، 2017، ص68).

وعليه فإن ضعف وانقسام النخب لم يشكلا مجرد خلفية للأزمة، بل مثّلا قيداً بنيوياً خفّض من فاعلية الدبلوماسية المغاربية، لأن الوساطة ظلت تعمل في بيئة لا يتوافر فيها بصورة مستقرة شريك داخلي موحد قادر على ترجمة التفاهمات إلى التزامات مؤسسية قابلة للتنفيذ والاستمرار.

يترتب على ضعف النخب السياسية وانقسامها أن المبادرات المغاربية ظلت تعمل في بيئة يفتقر فيها الالتزام السياسي إلى الاستقرار، وهو ما أضعف قدرة التفاهمات على التراكم والتحول إلى مسار مؤسسي قابل للتنفيذ؛ ولم يقف أثر الانقسام عند حدود سلوك النخب ومصالحها المتغيرة، بل امتد إلى بنية الدولة نفسها، حيث تعددت الأجسام السياسية وتنازعت الشرعية والاختصاص، بما نقل أزمة التسوية من مستوى التوافق السياسي إلى مستوى القدرة المؤسسية على الالتزام والتنفيذ.

ثانياً: أزمة الأجسام السياسية وتنازع الشرعية:

تُظهر أزمة الأجسام السياسية وتنازع الشرعية أن الانقسام الليبي تجاوز مستوى الخلاف بين النخب إلى بنية الدولة ذاتها، إذ أصبحت المؤسسات التشريعية والتنفيذية موزعة بين مراكز متنافسة، لكل منها تصورها لمصدر الشرعية وحدود الاختصاص، وهو ما جعل الوساطة المغاربية تعمل داخل بيئة لا يتوافر فيها مركز واحد قادر على اتخاذ القرار أو إلزام بقية الأطراف به؛ فالمشكلة لم تعد تقتصر على الوصول إلى اتفاق سياسي، بل ارتبطت بالجهة التي تملك حق قبوله وتنفيذه ومدى قدرتها على نقل الالتزام إلى مؤسسات الدولة، كما أضعف تعدد الأجسام السياسية إمكان إصدار موقف وطني موحد تجاه التسويات المقترحة، وجعل كل خطوة تفاوضية معرضة للاعتراض أو التعطيل بحسب موقع كل جسم من الصراع ومصالحه في استمرار المرحلة الانتقالية، ومن ثم تحولت أزمة الشرعية إلى قيد مباشر على فاعلية الوساطة لأنها جعلت التوافق السياسي سابقاً دائماً على سؤال الاعتراف والاختصاص والقبول المؤسسي (جبريل، 2023، ص112-113).

امتد أثر الانقسام إلى السلطة التنفيذية، لأن وجود حكومات ومراكز إدارة متنافسة يعني تعدد القرارات وتداخل الصلاحيات وغياب جهة واحدة تضمن تنفيذ الالتزامات على كامل المجال الليبي، لذلك ظلت بعض المخرجات السياسية معرضة للبقاء في مستوى النصوص حين لا تجد سلطة موحدة تتولى ترجمتها إلى إجراءات نافذة؛ كما أن التنافس بين الأجهزة التنفيذية دفع مؤسسات الدولة إلى العمل داخل دوائر نفوذ مختلفة، فازدادت الفجوة بين الاتفاق السياسي والقدرة الإدارية على تطبيقه، وأصبحت التسوية تتطلب إعادة تركيب السلطة والمؤسسات معاً لا مجرد توقيع تفاهم بين ممثلين سياسيين، لأن وحدة القرار التنفيذي تمثل الشرط الذي يمنح الاتفاق قابلية عملية ويمنع تحوله إلى التزام نظري محدود

الأثر، وقد أظهرت استمرارية الازدواجية أن تكوين سلطة موحدة بصورة مؤقتة لا يكفي لإنهاء الأزمة إذا بقيت قواعد الشرعية والانتقال عرضة للنزاع والتجدد (سليمان، 2022، 192).

يترتب على ذلك أن تنازع الشرعية لم يضعف قدرة الدبلوماسية المغاربية على الوصول إلى التفاهم فحسب، بل أصاب أيضاً قدرة التفاهم على الصمود بعد إعلانه؛ إذ تستطيع المؤسسات المنقسمة تعطيل التنفيذ أو رفض قرارات الجهة المقابلة أو مخاطبة الأجهزة التابعة لها بصورة متعارضة، بما يحول الانقسام السياسي إلى تعطيل إداري ومالي وأمني ويعيد إنتاج الاستقطاب بين مراكز السلطة، لذلك واجهت المبادرات المغاربية قيداً بنيوياً يتمثل في غياب مركز قرار مؤسسي موحد، وكان نجاح الوساطة يحتاج إلى توافق سياسي وإطار تنفيذي قادر على الالتزام والتطبيق في آن واحد؛ وهو ما يفسر بقاء أثر المبادرات مهماً في إبقاء الحوار قائماً، لكنه محدوداً عند الانتقال من التفاوض إلى إنهاء الازدواجية وترسيخ سلطة واحدة مستقرة فعلياً، كما يكشف أن إصلاح البنية المؤسسية ليس نتيجة لاحقة للتسوية، بل شرط من شروط فاعليتها واستمرارها (سليمان، 2022، المرجع السابق، ص192-193).

تؤكد أزمة الأجسام السياسية وتنازع الشرعية أن محدودية الفاعلية المغاربية لم ترتبط بصعوبة التوصل إلى التفاهم فقط، بل بغياب مركز مؤسسي موحد يملك سلطة الالتزام والتنفيذ، فظل الاتفاق السياسي عرضة للتعطيل كلما اصطدم بتعدد الشرعيات وتداخل الاختصاصات؛ ومع ذلك لم تكن هشاشة البنية المؤسسية القيد الداخلي الوحيد، إذ تزامنت مع تحديات أمنية واجتماعية أثرت مباشرة في قدرة الدولة على حماية الاتفاقات وتنفيذها واستمرارها.

المطلب الثاني: التحديات الأمنية والاجتماعية وأثرها في استدامة التسوية:

ترتبط استدامة التسوية في ليبيا بمدى قدرة المسار السياسي على العمل داخل بيئة أمنية واجتماعية مستقرة؛ غير أن انتشار السلاح وتعدد التشكيلات المسلحة وتداخلها مع مراكز النفوذ أضعف قدرة المؤسسات على تنفيذ ما يتم التوصل إليه، كما أسهم توظيف الانتماءات القبلية والمناطقية والجهوية في تعقيد فرص بناء قبول وطني واسع للتسوية، فأصبحت فعالية المبادرات الدبلوماسية مرتبطة ليس فقط بالتوافق السياسي، بل أيضاً بقدرة الدولة على ضبط المجال الأمني واستيعاب الانقسامات الاجتماعية؛ لذلك يتناول هذا المطلب انتشار السلاح والتشكيلات المسلحة في الفرع الأول، ثم توظيف العامل القبلي والمناطقي والجهوي سياسياً في الفرع الثاني.

أولاً: انتشار السلاح والتشكيلات المسلحة:

يمثل انتشار السلاح وتعدد التشكيلات المسلحة محدداً أمنياً رئيسياً في فاعلية التسوية الليبية؛ لأن الوساطة السياسية تفترض وجود سلطة قادرة على إنفاذ ما يتم التوصل إليه، بينما أفرز المشهد بعد عام 2014م واقعاً تتوزع فيه القوة بين جماعات مسلحة تختلف ولاءاتها ومصالحها ومناطق نفوذها، فتحول السلاح من ظاهرة أمنية موازية للأزمة إلى أداة مؤثرة في القرار السياسي وفي موازين التفاوض، كما أصبحت بعض التشكيلات قادرة على فرض وقائع ميدانية أو حماية مصالح أطراف بعينها خارج نطاق المؤسسات الرسمية، وهو ما جعل أي مبادرة دبلوماسية مطالبة بالتعامل مع فاعلين لا تنحصر شرعيتهم في التمثيل السياسي ولا تخضع قدرتهم على التأثير لقرار مركزي موحد، لذلك ارتبطت محدودية فاعلية المساعي المغاربية بوجود بيئة أمنية متقلبة لا تحتكر فيها الدولة أدوات القوة، وتغدو نتائج الحوار عرضة لإعادة الاختبار كلما تغير ميزان القوة على الأرض أو تعارضت المخرجات مع مصالح القوى المسيطرة ميدانياً (عطية، 2022، ص201).

تتضح خطورة هذا القيد عند الانتقال من التفاوض إلى التنفيذ؛ فالطرف السياسي قد يوافق على صيغة تسوية، غير أن نجاحها يظل معلقاً على قدرة المؤسسات على ضبط الجماعات المسلحة وإخضاعها لقواعد قانونية موحدة، لأن بقاء السلاح خارج الإطار الرسمي يوسع الفجوة بين التوقيع والممارسة ويمنح القوى غير النظامية قدرة على التعطيل أو الضغط أو رفض الترتيبات التي تمس مواقعها، كما أن بناء الجيش والشرطة وإعادة تنظيم الأجهزة الأمنية ودمج المقاتلين أو إعادة إدماجهم في المجتمع تمثل شروطاً لا تنفصل عن المصالحة والعدالة الانتقالية، إذ يصعب تثبيت أي اتفاق سياسي في بيئة يظل فيها القانون أضعف من مراكز القوة المسلحة، ومن ثم يصبح الملف الأمني جزءاً من بنية التسوية نفسها لا مرحلة لاحقة لها، بما يفسر لماذا لم يكن نجاح الحوار كافياً وحده لضمان استقرار مخرجاته، ولماذا يظل ضمان التنفيذ مرتبطاً بإعادة بناء مؤسسات قادرة على فرض قواعد موحدة على الفاعلين المسلحين (زردومي، 2016، ص192).

يزداد هذا الوضع تعقيداً مع استمرار تدفق السلاح وخرق الحظر المفروض على توريده؛ لأن وصول العتاد والقدرات العسكرية إلى القوى المتنازعة أبقى احتمال تحسين المواقع خارج التفاوض قائماً، وخفض كلفة رفض التسوية لدى الأطراف التي تراهن على تغير ميزان القوة، فأصبح المسار الدبلوماسي ينافس خياراً عسكرياً لا يزال متاحاً وممولاً ومدعوماً، وكلما استمر هذا الخيار تراجعت دوافع تقديم التنازلات وازدادت هشاشة الالتزام بما يتم الاتفاق عليه، لذلك شكّل انتشار السلاح والتشكيلات المسلحة قيداً بنيوياً على فاعلية الدبلوماسية المغاربية، لا لأنها عجزت عن فتح قنوات الحوار، بل لأن قدرتها على تحويل الحوار إلى تسوية مستقرة ظلت مرتبطة بشرط أمني لم يتحقق بالقدر الكافي، هو استعادة الدولة لاحتكار القوة وإخضاع المجال الأمني لسلطة مؤسسية واحدة، بما يجعل السيطرة على السلاح جزءاً من شرط نجاح الوساطة ذاتها لا نتيجة تنتظر اكتمال العملية السياسية (سلامة، 2019).

تُبيّن تداعيات انتشار السلاح وتعدد التشكيلات المسلحة أن استدامة التسوية ظلت مرتبطة بقدرة الدولة على استعادة الضبط الأمني واحتكار أدوات القوة، لأن بقاء الفاعلين المسلحين خارج الإطار المؤسسي أبقى مخرجات الحوار عرضة للتعطيل وفق موازين الميدان؛ ويقود ذلك إلى البعد الاجتماعي للأزمة، حيث أسهم توظيف الانتماءات القبلية والمناطقية والجهوية في تعميق الانقسام وتقليص فرص بناء قبول وطني واسع للتسوية السياسية واستمرارها.

ثانياً: توظيف العامل القبلي والمناطقي والجهوي سياسياً:

يمثل توظيف العامل القبلي والمناطقي والجهوي سياسياً أحد المحددات الاجتماعية المؤثرة في استدامة التسوية الليبية؛ لأن خطورته لا تنبع من وجود الروابط المحلية في ذاتها، بل من انتقالها إلى مجال التعبئة السياسية والمساومة على النفوذ والتمثيل، فقد أصبح بعض الفاعلين يستندون إلى حواضن قبلية أو مناطقية تمنحهم قدرة على التشدد في المواقف أو رفض تسويات لا تحفظ وزنهم داخل معادلة السلطة، كما أدى ربط الموقف السياسي بالانتماء المحلي إلى جعل التنازل أكثر كلفة، لأنه قد يُفسر داخل الجماعة باعتباره تراجعاً عن المكانة أو تفريطاً في الحقوق، وهو ما نقل جزءاً من الخلاف من مستوى البرامج السياسية إلى مستوى حساسيات اجتماعية يصعب تفكيكها بأدوات التفاوض التقليدي وحدها، ويزيد من صعوبة إنتاج مرجعية وطنية مشتركة تتجاوز الولاءات الجزئية، كما ضيّق مساحة الخطاب الوطني الجامع وربط بعض المواقف بحسابات تتصل بالمناصب والموارد والتمثيل المحلي، فأصبحت الدولة تُقرأ أحياناً من زاوية ما تحققه للجماعة من نفوذ أكثر من كونها إطاراً عاماً لتنظيم المصلحة المشتركة (علويط، 2022، مرجع سابق، ص52-54).

تظهر آثار هذا التوظيف بصورة أوضح عندما تنتقل الانقسامات من المجال السياسي إلى المجال الاجتماعي؛ إذ أنتج استمرار الصراع خبرات محلية متباينة وذاكرات مختلفة لدى المدن والمناطق والجماعات، وأصبحت بعض البيئات تنظر إلى التسوية من زاوية ما تحملته من خسائر وما تراكم لديها من مخاوف بشأن العدالة والتمثيل، وهو ما جعل المصالحة الوطنية أكثر تعقيداً من مجرد التوصل إلى اتفاق بين ممثلي المؤسسات، لأن التسوية تحتاج إلى قبول اجتماعي يسمح بإعادة بناء الثقة ويمنع تحويل الاتفاق إلى صيغة نخبوية منفصلة عن المجتمع، لذلك ظل استمرار الشعور بالتهميش أو الخوف أو غياب العدالة عاملاً يضعف استعداد بعض المكونات للقبول بتفاهمات لا تعالج آثار الصراع على المستوى المحلي، بما يجعل المصالحة شرطاً لتثبيت الاتفاق واستمراره لا نتيجة تلقائية له (جبريل، 2023، مرجع سابق، ص114-115).

ينعكس هذا الوضع مباشرة على فاعلية الدبلوماسية المغاربية؛ فالوساطة قد تنجح في جمع ممثلين سياسيين وتقريب مواقفهم، لكنها لا تستطيع ضمان استدامة التسوية إذا بقيت الحواضن المحلية خارج منطق التوافق الوطني، كما أن استمرار اعتماد بعض الجماعات على القبيلة أو المنطقة للحصول على الأمن والتمثيل والمصلحة يضعف شرعية المؤسسات العامة ويجعل إعادة توحيدها أكثر صعوبة، لذلك يصبح نجاح الوساطة مرتبطاً بقدرة المسار السياسي على ترميم المجال الاجتماعي وتعزيز الانتماء إلى الدولة ومعالجة آثار التهميش والانقسام، ومن ثم مثّل توظيف الولاءات القبلية والمناطقية والجهوية قيداً مزدوجاً على التسوية؛ لأنه عمّق الاستقطاب من جهة، وأضعف شروط المصالحة وبناء الدولة من جهة أخرى، بما أبقى المبادرات المغاربية قادرة على دعم الحوار، لكنها محدودة في تحويله إلى تسوية مستقرة ما لم يقترن التوافق السياسي بقاعدة اجتماعية أوسع قادرة على احتضانه واستمراره (المدني، 2020، مرجع سابق، ص88-89).

تُفضي هذه المعطيات إلى أن توظيف الانتماءات القبلية والمناطقية والجهوية سياسياً أضعف قدرة التسوية على بناء قاعدة اجتماعية وطنية تتجاوز الولاءات الجزئية، كما ربط استدامة التفاهمات بمدى معالجة آثار الانقسام وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة؛ وبذلك لا يكتمل تفسير محدودية الفاعلية من داخل البيئة الليبية وحدها، بل يمتد إلى المستوى الإقليمي والدولي، حيث أثرت التدخلات الخارجية وضعف التنسيق المغاربي في تضييق هامش الحركة الدبلوماسية.

- **المبحث الثاني: المحددات الإقليمية والدولية لفاعلية الدبلوماسية المغاربية:**

تمهيد:

تتجاوز محددات فاعلية الدبلوماسية المغاربية البيئة الداخلية الليبية إلى نطاق إقليمي ودولي اتسعت داخله دوائر التأثير وتعارضت المصالح والأولويات، فأصبحت التسوية مرتبطة ليس فقط بقدرة الأطراف الليبية على التوافق، بل أيضاً بحسابات قوى إقليمية ودولية أعادت تشكيل موازين القوة ووسعت هامش المناورة أمام الفاعلين المحليين؛ كما حدّ ضعف التنسيق بين الدول المغاربية وغياب آلية جماعية موحدة من القدرة على موازنة هذا التأثير الخارجي أو تحويل القرب الجغرافي والمصلحة المشتركة إلى قوة دبلوماسية أكثر تماسكاً، لذلك يعالج هذا المبحث في المطلب الأول أثر التدخلات الإقليمية وحدود التنسيق المغاربي، ثم ينتقل في المطلب الثاني إلى التدخلات الدولية وعسكرة الأزمة، بما يسمح بتفسير الكيفية التي أسهم بها تداخل الخارج وتشتت الموقف الإقليمي في تقليص فرص إنتاج تسوية سياسية مستقرة ومستدامة خلال الفترة محل البحث بصورة مباشرة.

المطلب الأول: التدخلات الإقليمية وحدود التنسيق المغاربي:

تكتسب التدخلات الإقليمية أهمية خاصة في تفسير حدود فاعلية الدبلوماسية المغاربية تجاه الأزمة الليبية؛ لأنها لم تقتصر على دعم أطراف محلية بعينها، بل امتدت إلى إعادة تشكيل موازين القوة وتكريس اصطفافات متعارضة أثرت في فرص التسوية، كما أتاح هذا التداخل للأطراف الليبية هامشاً أوسع للمناورة والاعتماد على مساندة خارجية عند تعثر التوافق، في حين ظل التنسيق بين الدول المغاربية محدوداً ولم يتطور إلى إطار جماعي قادر على توحيد الرؤية أو توزيع الأدوار؛ لذلك يعالج هذا المطلب أثر التدخلات الإقليمية في تعميق الاستقطاب في الفرع الأول، ثم يتناول التنافس المغاربي وحدود التنسيق الإقليمي في الفرع الثاني.

أولاً: الدور المصري والإماراتي في تعميق الاستقطاب الليبي:

ارتبط الدور المصري في الأزمة الليبية باعتبارات أمنية وجغرافية وثيقة بحكم الحدود المشتركة وما تطرحه الفوضى وانتشار الجماعات المسلحة وتهريب السلاح من مخاطر مباشرة على المجال الغربي لمصر؛ لذلك اتجهت القاهرة إلى دعم معسكر الشرق باعتباره، وفق تصورها، أكثر قدرة على ضبط المجال الأمني ومواجهة التهديدات العابرة للحدود، غير أن

هذا التموضع منح التدخل المصري بعداً يتجاوز الوساطة المحايدة، لأن مساندة طرف محدد سياسياً وأمنياً جعلت بعض القوى الليبية تنظر إلى القاهرة بوصفها جزءاً من توازنات الصراع لا وسيطاً يقف على مسافة واحدة من أطرافه، كما أدى احتضان لقاءات وتحركات مرتبطة بترتيب المشهد السياسي والأمني في الشرق إلى تعزيز هذا الانطباع، فارتبط أثر الدور المصري بإعادة تشكيل شروط التفاوض ورفع قدرة أحد المعسكرات على الصمود والمناورة، وهو ما ضيق المجال أمام المبادرات المغاربية التي قامت أساساً على تقريب المواقف وإبقاء قنوات الحوار مفتوحة بين القوى المتنافسة (محمد، 2022، ص17).

اتخذ الدور الإماراتي مساراً أكثر اتصالاً بميزان القوة الميداني من خلال دعم معسكر الشرق سياسياً وإعلامياً وعسكرياً، بما عزز قدرته خلال مراحل من الصراع على توسيع نفوذه أو الحفاظ على موقع تفاوضي أقوى؛ فالدعم الخارجي في هذه الحالة لم يكن مجرد مساندة سياسية، بل أصبح عاملاً يدخل في حسابات الأطراف بشأن كلفة الاستمرار في المواجهة مقارنة بكلفة العودة إلى الحوار، وكلما ارتفع الاعتقاد بإمكان تحقيق مكاسب ميدانية تراجعت الحاجة إلى تقديم تنازلات متبادلة، كما أدى ارتباط بعض التحركات الإقليمية بدعم عسكري أو سياسي لطرف بعينه إلى إضعاف الثقة في حياد المسارات التي تُطرح تحت عنوان التسوية، لأن الطرف المقابل يميل إلى قراءة المبادرة في ضوء السياق المحيط بها لا في ضوء نصها المعلن فقط، وبذلك أسهم الدور الإماراتي في ترسيخ منطق الموازنة بالقوة داخل العملية السياسية وإبقاء الخيار العسكري منافساً للمسار التفاوضي (لطفي، 2021).

أفضى تداخل الدورين المصري والإماراتي مع مسارات التسوية إلى تعميق الاستقطاب الإقليمي المحيط بالأزمة، لأن الأطراف الليبية أصبحت قادرة على الاستناد إلى داعمين خارجيين لتحسين شروطها أو تأجيل التنازل، وهو ما أضعف قدرة الوساطة المغاربية على إنتاج ضغط متوازن يدفع الجميع نحو تسوية واحدة؛ وقد ظهر ذلك في إعلان القاهرة سنة 2020م الذي ارتبط، في نظر بعض الأطراف، بسياق سياسي وعسكري منحاز لمعسكر الشرق، فلم يتحول إلى أرضية مشتركة بقدر ما أضيف إلى سلسلة من المبادرات المتوازية، ومن ثم لم تكن المشكلة في تعدد الجهود بذاته، بل في اختلاف مرجعياتها ودرجة قربها من أطراف الصراع، لأن الوساطة تفقد جزءاً من فاعليتها عندما تتداخل مع سياسات ترجيح الكفة أو إعادة ترتيب النفوذ، لذلك شكّل هذا النمط من التدخل الإقليمي قيداً مباشراً على الدبلوماسية المغاربية ووسع الفجوة بين منطق الحوار المتوازن ومنطق الاستناد إلى الدعم الخارجي (عنتر، 2020، ص6-7).

يُظهر تداخل الدورين المصري والإماراتي مع مسارات الأزمة أن التدخل الإقليمي أسهم في ترجيح موازين القوة وإتاحة بدائل خارج التفاوض، بما أضعف دوافع التنازل وقلّص قدرة المبادرات المغاربية على إنتاج ضغط متوازن؛ ويقود هذا التقدير إلى النظر في البيئة المغاربية ذاتها، حيث حدّ التنافس بين دولها وضعف آليات التنسيق من تحويل القرب الجغرافي والمصلحة المشتركة إلى موقف إقليمي موحد وأكثر تأثيراً في مسار التسوية.

ثانياً: التنافس المغاربي وحدود التنسيق الإقليمي:

يكشف التنافس المغاربي وحدود التنسيق الإقليمي عن قيد ذاتي أضعف قدرة دول المنطقة على تحويل القرب الجغرافي والمصلحة الأمنية المشتركة إلى موقف جماعي مؤثر تجاه الأزمة الليبية؛ فقد ظلت العلاقة المغربية ـ الجزائرية محكومة بتراكمات سياسية ومنافسة على المكانة الإقليمية، وانعكس ذلك على إدارة الملف الليبي من خلال تحركات وطنية متوازية أكثر من كونها أجزاء متكاملة داخل رؤية مغاربية واحدة، كما ظهر التباين في الموقف من بعض الحوارات التي احتضنها المغرب وفي حساسية الحضور داخل المؤتمرات والمسارات الإقليمية والدولية، فغلب منطق إثبات الدور الوطني على منطق توزيع الأدوار بين دول تمتلك عناصر قوة مختلفة، وهو ما أضعف إمكان بناء مبادرة مشتركة تجمع بين الثقل الجغرافي والأمني للجزائر والخبرة التفاوضية للمغرب ومصلحة دول الجوار في استقرار ليبيا، وقلص في الوقت نفسه قدرة الفضاء المغاربي على مخاطبة الأطراف الليبية برسالة موحدة تدفعها إلى الالتزام بمسار تفاوضي واحد وتحد من قدرتها على المناورة بين المبادرات المتعددة بحسب حساباتها الظرفية ومواقعها داخل الصراع (ياحي، 2020).

تزداد آثار هذا التنافس مع غياب آلية مؤسسية مغاربية دائمة لإدارة الأزمة؛ إذ لم يتمكن اتحاد المغرب العربي من أداء دور يتناسب مع موقع ليبيا داخل مجاله الاستراتيجي، وبقيت التحركات التونسية والجزائرية والمغربية مرتبطة بإرادة كل دولة وأولوياتها الوطنية من دون منصة منتظمة لتنسيق المواقف أو متابعة المخرجات أو توزيع المسؤوليات، لذلك لم يتحول إدراك المخاطر المشتركة المتعلقة بالأمن والحدود والهجرة والاستقرار الاقتصادي إلى سياسة إقليمية واحدة، كما فقدت المبادرات جزءاً من أثرها التراكمي لأن المسار الذي يبدأ في عاصمة مغاربية لا يستند بالضرورة إلى خطة جماعية تتولى دعمه في المراحل اللاحقة، وهو ما أتاح للأطراف الليبية مساحة أوسع للانتقاء بين القنوات المختلفة، وفتح المجال أمام قوى غير مغاربية لتوسيع حضورها في إدارة الملف والاستفادة من غياب مركز إقليمي منسق يملك القدرة على موازنة التدخلات الخارجية أو الحد من تشظي المسارات الدبلوماسية المرتبطة بالأزمة (حجال، 2018، ص136-137).

تدل هذه المعطيات على أن محدودية الفاعلية المغاربية لم تكن مفروضة بالكامل من خارج المنطقة، بل ارتبطت أيضاً بعجز البنية المغاربية عن تحويل توافقها العام على أولوية الحل السياسي إلى آلية مشتركة قابلة للاستمرار؛ فبقاء التفضيلات الوطنية والمنافسة على موقع الوسيط الأبرز أقوى من منطق التنسيق حرم المبادرات من قوة العمل الجماعي، وأضعف قدرة دول الجوار على مراكمة النتائج أو حماية مسارات التسوية من التشتت، لذلك ظلت التحركات الوطنية مهمة في إبقاء قنوات الحوار مفتوحة، لكنها لم ترتق إلى فعل مغاربي موحد يملك وزناً سياسياً يوازي حجم الأزمة وتعقيدها، وهو ما جعل

ضعف التنسيق نفسه محدداً مستقلاً لفاعلية الدبلوماسية المغاربية ومهّد لاتساع تأثير القوى الدولية في المراحل اللاحقة (عنتر، 2020، مرجع سابق، ص4).

يفيد تحليل التنافس المغاربي وحدود التنسيق الإقليمي بأن أحد أهم قيود الفاعلية نشأ من داخل البيئة المغاربية نفسها؛ إذ حالت الحسابات الوطنية وغياب آلية مؤسسية مشتركة دون تحويل تقارب المصالح إلى موقف تفاوضي موحد، فأضعف ذلك تراكم المبادرات وقدرتها على موازنة التأثيرات الخارجية؛ ومن هنا تنتقل المعالجة إلى المستوى الدولي للأزمة، حيث اتسع حضور القوى الكبرى وازدادت صلة التسوية بحسابات النفوذ والعسكرة خارج المجال المغاربي.

المطلب الثاني: التدخلات الدولية وعسكرة الأزمة الليبية:

تتصل حدود فاعلية الدبلوماسية المغاربية أيضاً باتساع نطاق التدخل الدولي في الأزمة الليبية وتحولها إلى ساحة لتقاطع المصالح والنفوذ بين قوى متعددة، وهو ما أضعف قدرة المسارات الإقليمية على العمل بصورة مستقلة عن موازين القوة الخارجية؛ فقد ارتبطت بعض التحركات الدولية بحسابات أمنية واقتصادية واستراتيجية، بينما أسهم الدعم العسكري وتدفق السلاح والمقاتلين الأجانب في إطالة أمد الصراع وتقليص فرص التسوية المستقرة، لذلك يتناول هذا المطلب التنافس الأوروبي والدولي حول النفوذ والمصالح في الفرع الأول، ثم يحلل الدور التركي وملف المقاتلين الأجانب وخرق حظر السلاح في الفرع الثاني، بوصفهما محددين أساسيين في تفسير حدود الفاعلية المغاربية.

أولاً: التنافس الأوروبي والدولي حول النفوذ والمصالح:

يُظهر التنافس الأوروبي حول ليبيا أن تعدد القوى الخارجية لم يؤدِ إلى تكامل الجهود الداعمة للتسوية، بل كشف عن تباين في الأولويات والمصالح انعكس على اتجاهات التحرك السياسي؛ فقد ارتبطت إيطاليا بعلاقات اقتصادية وأمنية مباشرة مع غرب ليبيا، وجعلت من ملفات الطاقة والهجرة واستقرار طرابلس عناصر أساسية في مقاربتها، بينما طرحت فرنسا تصورات مختلفة بشأن ترتيب العملية السياسية، وهو ما برز في التباين بين المبادرات الفرنسية والتحرك الإيطالي الذي انتهى إلى مؤتمر باليرمو سنة 2018م؛ لذلك لم تتشكل مقاربة أوروبية موحدة تجاه الأزمة، وأصبحت الأطراف الليبية تتعامل مع أكثر من قناة دولية متفاوتة في الأولويات، بما أتاح لها هامشاً للمناورة بين المسارات المختلفة، وأضعف في المقابل قدرة المبادرات المغاربية على الاستناد إلى بيئة دولية متماسكة تدعم مساراً سياسياً واحداً وتوفر له قدراً من الاستمرارية والضغط المتوازن، كما جعل اختلاف المواقف الأوروبية جزءاً من البيئة التي تتحرك داخلها الوساطة لا عاملاً محايداً خارجها (جبريل، 2023، مرجع سابق، ص125-126).

اتخذ الحضور الروسي بعداً مختلفاً إذ تعاملت موسكو مع ليبيا بوصفها مجالاً لاستعادة النفوذ في شمال إفريقيا وتعزيز مصالح مرتبطة بالطاقة والعقود والحضور الاستراتيجي في جنوب المتوسط، مع المحافظة على خطاب يؤكد دعم الحل السياسي والانفتاح على الأطراف الليبية؛ غير أن هذا التحرك اقترن بأدوات تأثير ميداني، من أبرزها حضور مجموعة فاغنر، وهو ما منح روسيا قدرة تتجاوز المشاركة الدبلوماسية إلى التأثير في موازين القوة نفسها، فكلما ارتبط موقع أحد الأطراف الليبية بدعم خارجي يمتلك أدوات عسكرية واقتصادية ازدادت قدرته على تأجيل التنازل أو تحسين شروطه التفاوضية، وأصبح الحل السياسي أكثر اتصالاً بحسابات القوى الدولية وأقل خضوعاً لأولويات الوساطة الإقليمية، بما ضيق المساحة المتاحة للدبلوماسية المغاربية كي تحول تقاربها مع الأطراف الليبية إلى نتائج مستقرة مستقلة عن التحولات الميدانية المدعومة من الخارج (جبريل، 2023، مرجع سابق، ص130).

اتسم الحضور الأمريكي بدرجة من الانتقائية، إذ دعمت واشنطن المسارات السياسية وأكدت أهمية الاستقرار ومكافحة الإرهاب، لكنها ربطت تعاملها مع الأزمة أيضاً بحماية تدفق النفط ومراعاة حسابات الحلفاء والحد من توسع النفوذ الروسي، لذلك غلب على دورها ضبط الاختلالات الكبرى أكثر من قيادة تسوية شاملة؛ وقد أدى تداخل هذه المقاربات الأوروبية والروسية والأمريكية إلى توزيع التأثير في الملف الليبي بين قوى تختلف مصالحها ووسائلها، فلم تعد شروط التسوية محكومة بالتوازنات الليبية والمغاربية وحدها، بل أصبحت مرتبطة ببيئة دولية تمنح بعض الفاعلين المحليين بدائل ودعماً وفرصاً للمناورة، ومن ثم شكّل التنافس الدولي قيداً مباشراً على فاعلية الدبلوماسية المغاربية، لأنه حد من قدرتها على مراكمة نتائج مبادراتها ضمن مسار مستقل، ومهّد لانتقال الأزمة إلى مستوى أشد عسكرة مع توسع التدخل العسكري الخارجي وتدفق المقاتلين الأجانب واستمرار خرق حظر السلاح (همام، 2021، ص30).

توضح طبيعة التنافس الأوروبي والدولي حول ليبيا أن تعدد المبادرات الخارجية لم يوفر بيئة داعمة لمسار سياسي موحد، بل وزع التأثير بين قوى متفاوتة المصالح والأدوات، فأضعف قدرة الدبلوماسية المغاربية على مراكمة نتائج مستقلة ومستقرة؛ كما أن اقتران بعض القوى بأدوات ضغط ميدانية واقتصادية جعل التسوية أكثر خضوعاً لموازين الخارج، وهو ما يفتح المجال لتحليل المستوى الأكثر عسكرة من التدخل عبر الدور التركي والمقاتلين الأجانب وخرق حظر السلاح.

ثانياً: الدور التركي وملف المقاتلين الأجانب وخرق حظر السلاح:

يمثل الدور التركي أحد أبرز صور انتقال الأزمة الليبية من نطاق الانقسام الداخلي إلى مجال تنافس إقليمي أكثر اتصالاً بموازين القوة والمصالح الاستراتيجية؛ فقد ارتبط التحرك التركي بتوقيع مذكرتي التفاهم مع حكومة الوفاق في 27 نوفمبر 2019م، إحداهما بشأن تحديد مناطق الصلاحية البحرية في شرق المتوسط، والأخرى بشأن التعاون الأمني والعسكري، بما جعل الملف الليبي جزءاً من حسابات أوسع تتصل بالطاقة والنفوذ البحري وترتيبات شرق المتوسط، ولم يعد الدعم الخارجي منفصلاً عن التفاوض السياسي بل أصبح عاملاً مؤثراً في موقع الأطراف وقدرتها على الصمود وتحسين شروطها، وهو ما ضيق المساحة المتاحة للمبادرات المغاربية التي تقوم أساساً على تقريب المواقف والقبول بالتسوية؛ لأن

الوساطة تصبح أقل قدرة على إنتاج تنازلات متبادلة حين يرتبط أحد أطراف الصراع بظهير خارجي يمنحه أدوات إضافية ويجعله أكثر استعداداً لانتظار تغير الموازين بدلاً من الاكتفاء بما تتيحه العملية السياسية من حلول وسط (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص2):

اتسعت عسكرة الأزمة مع حضور المقاتلين الأجانب الذين ارتبطوا بجهات ومصالح وولاءات عابرة للحدود، فأصبح وقف القتال أكثر تعقيداً لأن القرار الميداني لم يعد محصوراً بالكامل في الفاعلين الليبيين، كما تحول إخراج هؤلاء المقاتلين إلى ملف يرتبط بشبكة واسعة من الدول والجماعات المسلحة والجهات غير الرسمية؛ وقد ظهر حجم هذه الإشكالية في اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في أكتوبر 2020م، الذي نص على خروج جميع المقاتلين الأجانب خلال مدة محددة، غير أن استمرار الملف بعد الاتفاق كشف الفجوة بين الالتزام السياسي وإمكان تنفيذه على الأرض، ويعني ذلك أن التسوية لم تعد مطالبة فقط بتقريب مواقف المؤسسات الليبية، بل أيضاً بتفكيك أثر الحضور الأجنبي المسلح وإعادة القرار الأمني إلى مؤسسات وطنية موحدة، وهو شرط يتجاوز قدرة الوساطة المغاربية المنفردة ما لم يقترن بتوافق دولي يحد من استمرار توظيف العناصر الأجنبية داخل الصراع (البهي، 2021، ص210).

يقترن ذلك باستمرار خرق حظر توريد السلاح إلى ليبيا، لأن تدفق العتاد والقدرات العسكرية أبقى خيار التصعيد متاحاً أمام القوى المتنازعة ومنحها فرصة لتحسين مواقعها خارج مسار التفاوض، فكلما ظلت قنوات الإمداد مفتوحة انخفضت كلفة رفض التسوية وازدادت جاذبية انتظار تغير ميزان القوة، لذلك لا يمثل حظر السلاح إجراءً فنياً منفصلاً عن العملية السياسية، بل شرطاً لازماً لتقليص قدرة الأطراف على تجاوز التفاوض بالقوة؛ ومن هذه الزاوية يتضح أن تداخل التدخل التركي مع المقاتلين الأجانب واستمرار خرق الحظر عمّق عسكرة الأزمة وربط مسارها بإرادات خارجية متعددة، وهو ما حد من قدرة الدبلوماسية المغاربية على تحويل الحوار إلى تسوية مستقرة، لأن أدواتها السياسية ظلت تعمل في مواجهة أدوات عسكرية أكثر قدرة على تغيير الوقائع الميدانية في زمن قصير، بما جعل تقليص التدخل العسكري الخارجي شرطاً لتحسين فرص فاعلية الوساطة واستدامة نتائجها (سلامة، 2019).

يتبين من تداخل الدور التركي مع ملف المقاتلين الأجانب واستمرار خرق حظر السلاح أن عسكرة الأزمة أضعفت قدرة الوساطة المغاربية على تحويل التفاهمات السياسية إلى تسوية مستقرة، لأن موازين القوة ظلت قابلة للتغيير بتأثير خارجي؛ وبذلك تصبح فاعلية الدبلوماسية المغاربية مرتبطة بمدى تقليص أدوات الدعم العسكري الخارجي وإعادة القرار الأمني إلى الداخل الليبي، وهو ما يمهد لاستخلاص النتائج النهائية للبحث وتحديد دلالاتها العملية.

الخاتمة:

خلص البحث إلى أن فاعلية الدبلوماسية المغاربية في تسوية الأزمة الليبية خلال الفترة 2014–2024م لم تتوقف على قدرة المبادرات على فتح قنوات الحوار أو تقريب المواقف فحسب، بل ارتبطت بالبيئة السياسية والأمنية والاجتماعية التي تحركت داخلها؛ فقد أدى تعدد مراكز الشرعية والانقسام المؤسسي وانتشار السلاح ونفوذ التشكيلات المسلحة وتوظيف الانتماءات القبلية والمناطقية والجهوية إلى إضعاف قابلية التفاهمات للتحول إلى التزامات مؤسسية مستقرة، وهو ما حدّ من قدرة الوساطة المغاربية على مراكمة نتائجها رغم أهميتها في إبقاء المسار السياسي قائماً ومنع إغلاق قنوات التفاوض.

امتد أثر هذه المحددات إلى المحيط الإقليمي والدولي، حيث أسهمت التدخلات الخارجية وتعدد مسارات الدعم السياسي والعسكري وتباين أولويات القوى الدولية في إعادة تشكيل موازين القوة ومنح بعض الأطراف الليبية بدائل خارج التفاوض، كما حدّ ضعف التنسيق بين دول المغرب العربي وغياب آلية مؤسسية مشتركة من تحويل القرب الجغرافي والمصلحة الأمنية المشتركة إلى قوة تفاوضية أكثر تماسكاً، فأصبحت المبادرات الوطنية متوازية أكثر من كونها أجزاء في مسار مغاربي موحد قادر على موازنة التأثير الخارجي.

بناءً على ذلك تؤيد نتائج البحث الفرضية التي تربط محدودية الفاعلية بتفاعل هشاشة الداخل الليبي مع تضارب التدخلات الخارجية وضعف التنسيق المغاربي؛ فالمشكلة لم تكن في غياب المبادرات أو انعدام قيمتها السياسية، بل في عدم توافر بيئة مؤسسية وأمنية وإقليمية تسمح بتحويلها إلى تسوية مستدامة، ومن ثم فإن تعزيز الدور المغاربي يقتضي دعم التوافق الليبي، وتقوية التنسيق الإقليمي، وتقليص أدوات العسكرة والتدخل الخارجي، بما يجعل الوساطة جزءاً من منظومة تسوية متكاملة وقابلة للاستمرار، ولذلك توصلت الخاتم لجملة من النتائج وجملة من التوصيات نذكرها على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

1. ترتبط محدودية فاعلية الدبلوماسية المغاربية بتفاعل الانقسام الداخلي مع التدخلات الخارجية وضعف التنسيق المغاربي، بما أعاق الوصول إلى تسوية مستقرة ومستدامة.
2. أسهم الانقسام السياسي والمؤسسي وتعدد مراكز الشرعية والقرار في إضعاف تنفيذ التفاهمات السياسية، وتقليص قدرة المبادرات المغاربية على التحول إلى التزامات مستقرة.
3. أدى انتشار السلاح وتعدد التشكيلات المسلحة وتوظيف الانتماءات القبلية والمناطقية والجهوية إلى إضعاف البيئة الأمنية والاجتماعية اللازمة لاستدامة التسوية السياسية.
4. أسهمت التدخلات الإقليمية والدولية والدعم العسكري الخارجي في إعادة تشكيل موازين القوة، وتعزيز قدرة الأطراف الليبية على المناورة وتأجيل التنازل السياسي.
5. ظل الإسهام المغاربي مهماً في إبقاء قنوات الحوار مفتوحة، لكن غياب آلية مؤسسية مشتركة حدّ من تراكم المبادرات وتحولها إلى مسار إقليمي مؤثر.

ثانياً: التوصيات:

1. يجب أن يقوم التحرك المغاربي على مقاربة متكاملة تجمع دعم التوافق الداخلي، والحد من التدخلات الخارجية، وتعزيز التنسيق بين دول المغرب العربي.
2. لا بد من دعم توحيد المؤسسات السياسية والتنفيذية وتثبيت مرجعية واضحة للشرعية والاختصاص؛ بما يهيئ بيئة قادرة على تنفيذ التفاهمات واستمرارها.
3. من الضروري ربط التسوية السياسية بمعالجة التحديات الأمنية والاجتماعية، خاصة ضبط السلاح والتشكيلات المسلحة وتعزيز المصالحة الوطنية وحماية الاستقرار الاجتماعي.
4. تتجه الحاجة إلى الحد من التدخلات العسكرية الخارجية وتعزيز الالتزام بحظر السلاح وتقليص حضور المقاتلين الأجانب؛ بما يدعم فرص التفاوض والتسوية.
5. يجب بناء آلية مغاربية مؤسسية دائمة للتنسيق والمتابعة وتوزيع الأدوار؛ بما يحول المبادرات الوطنية المتفرقة إلى جهد إقليمي أكثر تماسكاً واستدامة.

قائمة المراجع:

أولاً: الرسائل العلمية:

1. جبريل محمد جبريل، دور الدبلوماسية المغربية في معالجة الأزمة الليبية 2015–2021م، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، 2023م.
2. حمزة علويط، تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة ليبيا، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2020م.

ثانياً: الدوريات والتقارير والإحاطات:

1. أحمد عليبة، دور الميليشيات العسكرية الموازية وتصعيد الأزمة الليبية، مجلة الديمقراطية، 2022م.
2. أحمد همام محمد همام، الاستقرار السياسي في ليبيا في ضوء التجاذبات الإقليمية والدولية، مجلة المؤتمرات العلمية الدولية، 2021م.
3. رغدة البهي، الحكومة الليبية الجديدة في مواجهة تحديات متصاعدة، مجلة الديمقراطية، 2021م.
4. صادق حجال، صراع النفوذ الإقليمي السني السني في ليبيا، مجلة اتجاهات سياسية، 2018م.
5. علاء الدين زردومي، مسار العدالة الانتقالية في ليبيا، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2016م.
6. مايسة مدني محمد، دور تحالفات القوى الداخلية والقوى الدولية الإقليمية في انتهاك سيادة الدول، مجلة القلزم، 2022م.
7. محمد عبد الحفيظ الشيخ، دور النخب السياسية الليبية في عملية التحول الديمقراطي بعد 2011، مجلة اتجاهات سياسية، 2018م.
8. محي الدين أحمد المدني، تأثير القبيلة الليبية على تحقيق التنمية المستدامة، المجلة العربية للدراسات الجغرافية، 2020م.
9. منى سليمان، مخاطر وإشكاليات ازدواجية الحكومة الليبية، مجلة الديمقراطية، 2022م.
10. هند أحمد الأحمر، القبلية وبناء الدولة المدنية الحديثة في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2017م.
11. تصاعد الدور التركي في ليبيا: الأسباب والخلفيات وردات الفعل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2020م.
12. عبد النور بن عنتر، الدول المغاربية والأزمة الليبية: توافق في التصورات وتضارب في الأداء، مركز الجزيرة للدراسات، 2020م.
13. يوسف لطفي، التدخلات الخارجية في ليبيا.. الأسباب والنتائج، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2021م.
14. غسان سلامة، إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن حول الوضع في ليبيا، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 2019م.
15. علي ياحي، لماذا تجاهلت الجزائر الحوار الليبي في المغرب، اندبندنت عربية، 2020م.
16. تمارا كاظم الأسدي، محمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018م.